رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

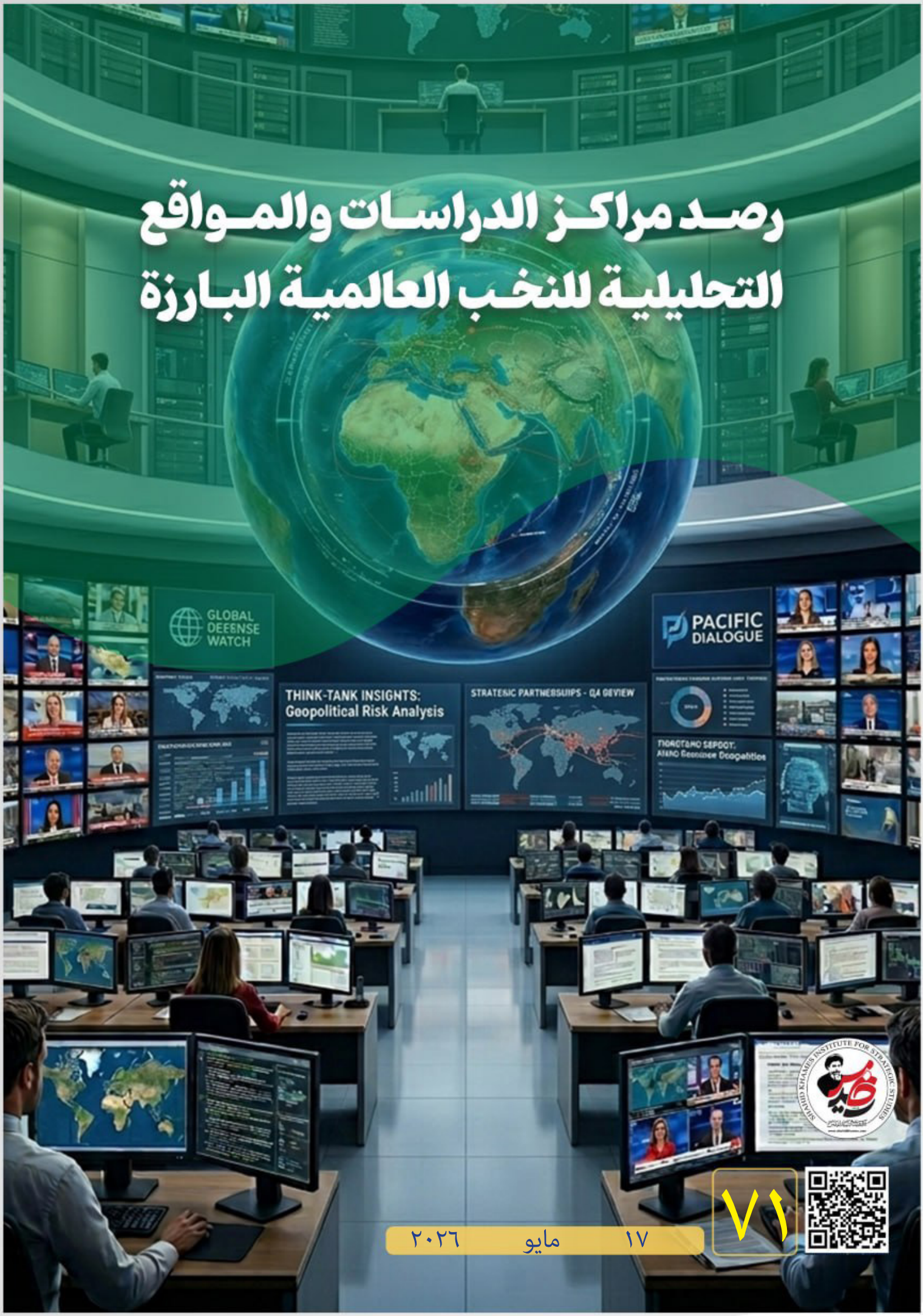

٧١
١٧ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. ترامب وشي؛ قمة لن تحلّ الأزمات الجوهرية / Foreign Affairs	٤
٢. مناطق النفوذ الافتراضية؛ كيف تتحول التنازلات الأميركية تدريجياً إلى نفوذ صيني / Foreign Affairs	٥
٣. كانت الصين مستعدة لعصر الفوضى؛ لماذا سيجعل الاضطراب العالمي بكين أكثر جرأة / Foreign Affairs	٦
٤. كانت قمة ترامب وشي عادية على نحو لافت/ ForeignPolicy	٧
٥. مفاوضات ترامب بشأن لبنان تُوشك أن تكسر هذا البلد/ ForeignPolicy	٨
٦. القاعدة السرية الإسرائيلية في العراق: ماذا حدث في الصحراء الغربية ولماذا عجزت بغداد عن الرد؟ / Shafaq	٩
٧. كيف أطاحت الهجمات الخفية الإماراتية والسعودية على إيران بالتعايش الإقليمي الهش؟ / WSJ	١٠
٨. اليابان تسعى إلى تبرير توسعها العسكري عبر تضخيم الأنشطة العسكرية الصينيه / GlobalTimes	١١
٩. مفاوضات لبنان وإسرائيل: تمكين الدبلوماسية في مواجهة حرب لا تنتهي / CSIS	١٢
١٠. هل يمكن لتغيير القيادة أن ينهي العزلة الدولية لإسرائيل؟ / الجزيرة	١٣
١١. «نتنياهو خاننا»: الأحزاب الحريدية في إسرائيل تريد أن تصبح صانعة الملوك مجدداً / Haaretz	١٤
١٢. تحدي دول الخليج: إعادة بناء القدرات الدفاعية بعد الحرب / IISS	١٥
١٣. حرب إيران تجعل الطاقة أكثر كلفة للجميع / Brookings	١٧
١٤. ماذا تعني مراجعة الحكومة في سوريا؟ / ORSAM	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

إنّ التطورات التي شهدتها الأسابيع الأخيرة في علاقات الولايات المتحدة والصين والشرق الأوسط ليست مجرد سلسلة من الأزمات المنفصلة، بل تمثل مؤشرات على بروز مرحلة جديدة من إعادة ترتيب النظام الدولي؛ مرحلة يأخذ فيها المفهوم الكلاسيكي لـ«النظام العالمي المتمحور حول الولايات المتحدة» في التراجع تدريجياً لصالح بيئة سيّالة، متعددة الطبقات، وقائمة على التنافس المباشر بين القوى. فما يجري اليوم من بكين إلى بغداد، ومن مضيق هرمز إلى تايوان، ومن جنوب لبنان إلى الصحراء الغربية في العراق، يعكس في جوهره مساراً واحداً: انتقال العالم من حقبة الهيمنة المستقرة إلى عصر الفوضى المُدارة. وفي السردية الغالبة لدى مراكز التفكير الأميركية والغربية، لم تعد إدارة ترامب مجرد فاعل غير قابل للتنبؤ، بل تحولت إلى عامل مسرّع لتآكل النظام السابق. فقد أدّى تقليص الالتزامات التقليدية لواشنطن، والاستخدام الأداتي للتحالفات، وتحول السياسة الخارجية إلى منطق الصفقات، وتآكل مصداقية الردع الأميركي، إلى نتيجتين متناقضتين ظاهرياً لكنهما متكاملتان عملياً: فمن جهة، بات حلفاء الولايات المتحدة يشككون في مدى الاعتماد على واشنطن، ومن جهة أخرى، وجدت قوى منافسة مثل الصين وروسيا، بل وحتى فاعلون إقليميون، مساحة أوسع لتوسيع نفوذها. وفي هذا السياق، تُعدّ الصين أبرز فاعل يسعى إلى استثمار هذا الفراغ؛ غير أنّ السرديات الغربية الجديدة بشأن بكين لم تعد تركز حصراً على «الصعود الاقتصادي للصين»، بل باتت تقوم على فرضية مفادها أن الصين دخلت مرحلة جديدة من تطوير القوة، حيث سيدفعها السعي إلى حماية سلاسل الإمداد، وممرات الطاقة، والبنى التحتية الرقمية، ومسارات التجارة العالمية، نحو شكل من أشكال التدخلية الأمنية. وبعبارة أخرى، فإن الدولة التي روّجت لعقود مبدأ «عدم التدخل» بوصفه ركناً هوياتياً في سياستها الخارجية، تعيد اليوم تعريف دورها العالمي.

وفي الوقت ذاته، لم تعد أزمات الشرق الأوسط تُقرأ بوصفها مجرد نزاعات محلية. فلبنان والعراق وإيران، وحتى حرب غزة، باتت في نظر الدوائر الاستراتيجية الغربية ساحات لاختبار النظام الجديد. ففي لبنان، تُتهم واشنطن بأنها بدلاً من أداء دور الوسيط، وضعت حكومة بيروت ضمن إطار مُهين يهدف إلى احتواء حزب الله؛ وهي عملية قد تؤدي إلى مزيد من تآكل السيادة اللبنانية وإعادة إنتاج الانقسامات الداخلية. وفي العراق أيضاً، قدّم الكشف عن وجود قاعدة إسرائيلية سرية في الصحراء الغربية صورة نادرة للفجوة بين «السيادة القانونية» و«الواقع الجيوسياسي»، حيث تبدو الدولة العراقية عملياً غير قادرة على منع القوى الخارجية من استخدام أراضيها. وعلى مستوى أوسع، تؤكد كثير من التحليلات الغربية الجديدة أن العالم يتجه نحو نوع من «مناطق النفوذ غير الرسمية»؛ وهي مناطق لا تتشكل عبر الاحتلال العسكري الكلاسيكي، بل من خلال التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية، والتجارة، والطاقة، والاعتماد الاقتصادي. وفي مثل هذه البيئة، لن يكون التنافس المستقبلي محصوراً في الأرض، بل سيدور حول السيطرة على البيانات، وسلاسل الإمداد، وأشباه الموصلات، وممرات الطاقة، والقدرة على تشكيل الرأي العام. ويسعى هذا التقرير، من خلال الجمع بين السرديات المطروحة في مراكز التفكير ووسائل الإعلام النخبوية الغربية، إلى تقديم صورة متكاملة لهذه التحولات؛ صورة تُظهر كيف أنّ تلاقي أزمة الولايات المتحدة، وصعود الصين، والاضطراب الجيوسياسي في الشرق الأوسط، يساهم في تشكيل معمار جديد للقوة العالمية؛ معمار يعاد فيه تعريف المفاهيم التقليدية للسيادة والردع وحتى التحالفات الاستراتيجية.

Foreign Affairs

ترامب وشي؛ قمة لن تحلّ الأزمات الجوهرية

عُرض اللقاء الأخير بين دونالد ترامب وشي جين بينغ في بكين، بعد عام من التوتر الشديد شمل رسوماً جمركية أميركية واسعة، وقيوداً صينية على تصدير العناصر النادرة، وتصاعداً في التنافس الجيوسياسي، بوصفه محاولة لتثبيت علاقات القوتين الرئيسيتين في العالم؛ غير أنّ تحليل المحادثات والأجواء التي أحاطت بالزيارة يبيّن أنّ الخلافات الاستراتيجية بين البلدين ما زالت قائمة، وأنها أُرجئت فحسب. خلال اللقاء، شدّد ترامب مراراً على علاقته الشخصية بشي وسابقة معرفته الطويلة به، وسعى إلى تقديم صورة قائمة على الاحترام المتبادل والتفاعل من قائد إلى قائد؛ وهو نهج يحظى بأهمية رمزية كبيرة لدى القيادة الصينية. وخلافاً للإدارات الأميركية السابقة التي دأبت على إبراز قضايا مثل انتهاكات حقوق الإنسان، وسرقة الملكية الفكرية، والطابع السلطوي للنظام الصيني، وُصف تعامل ترامب مع شي بأنه ممزوج بالإعجاب والاحترام، وإن كان هذا الاحترام ذا طبيعة صفقاتية وتكتيكية إلى حدّ ما. وقد جعل هذا النهج أجواء القمة تبدو أكثر ليونة وأقل توتراً مقارنة بولاية ترامب الأولى. ومن منظور بكين، تتمثل السمة الأهم في ترامب في «غموضه الاستراتيجي»، إذ تعتقد الصين أنه رغم ميوله الحادة والمناهضة للصين، لا يزال يؤمن بالدبلوماسية الشخصية والصفقات المباشرة بين القادة الكبار. وهذا ما دفع بكين إلى السعي لاستثمار ميله إلى الاتفاقات الشخصية والاستعراضية. كما يتشابه الزعيمان نفسياً في حساسيتهما الشديدة تجاه إظهار الاحترام والإعجاب بل وحتى نوع من المديح الشخصي، وهو ما أسهم في خفض التوترات المرحلية. ومع ذلك، بقيت القضايا الخلافية الأساسية بلا حل فعلي، وفي مقدمتها تايوان التي وُصفت بأنها «المُدمّر الرئيسي» لأي تفاوض بين واشنطن وبكين. فقد حذّر شي قبل بدء القمة رسمياً من أن طريقة إدارة ملف تايوان قد تفضي إلى مواجهة عسكرية، غير أنّ هذا الموضوع نُحّي عملياً خلال المفاوضات اللاحقة. وفي الوقت نفسه، توجد في الكونغرس حزمة تسليح أميركية لتايوان بنحو ٢٥ مليار دولار، ولا يزال مصيرها غامضاً، مع ترجيح أن تعمد إدارة ترامب بصورة غير معلنة إلى إبطاء أو تقييد إرسال الأسلحة لتجنب تصعيد الأزمة.وفي المجال الاقتصادي، اتخذت التفاهمات طابعاً رمزياً أكثر منه جوهرياً؛ إذ طرحت الصين وعوداً بشراء مليارات الدولارات من فول الصويا والمنتجات الزراعية ونحو ٢٠٠ طائرة بوينغ، كما طُرح موضوع إنشاء «هيئة تجارية مشتركة». وأظهر حضور مديري شركات التكنولوجيا والمال الأميركية الكبرى، بما في ذلك الانضمام السريع لمدير إنفيديا إلى وفد ترامب، مسعى واشنطن لإعادة الشركات الأميركية إلى السوق الصينية. ومن وجهة نظر بكين، يمثل ذلك رافعة استراتيجية، إذ كلما ازدادت تبعية الشركات الغربية للاقتصاد الصيني، تعاظمت قدرة الصين على النفوذ والضغط. ويؤكد التحليل أن الصين قبلت اليوم التنافس مع الولايات المتحدة، لكنها تواصل في الوقت نفسه استراتيجية «الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي» وتسليح سلاسل الإمداد، بهدف تقليص اعتمادها على أميركا وأوروبا واليابان وكندا، وفي المقابل تعميق اعتماد الاقتصادات الغربية عليها لاستخدام هذه التبعية أداة ضغط. أما جيوسياسياً، فقد فُسّر سلوك شي جين بينغ ضمن إطار نوع من «إحياء عظمة الإمبراطورية الصينية»، وهو مشروع يشمل تثبيت النفوذ في تايوان وبحر الصين الجنوبي وهونغ كونغ والتبت والمجالات المحيطة. وفي هذا السياق، يتمثل السؤال المركزي في ما إذا كانت الصين تسعى فقط إلى الأمن والنفوذ الإقليميين، أم إلى صياغة نظام عالمي جديد ونوع من الهيمنة العالمية. وفي النهاية، يرى المحلل أن المشكلة الأساسية في علاقات البلدين لا تكمن في الاقتصاد أو الأمن فحسب، بل في غياب البعد الإنساني والفكري في سياسات الزعيمين. فقد تمتعت الصين منذ ثمانينيات القرن العشرين حتى أوائل الألفية الثالثة، إلى جانب نموها الاقتصادي، بحيوية ثقافية وفكرية وأكاديمية ملحوظة؛ غير أنّ هذه المساحة تقلصت بشدة في عهد شي. وبالمثل، توصف سياسة ترامب بأنها قائمة أساساً على الصفقات والتجارة والمصالح الاقتصادية. والنتيجة أن كلا الزعيمين يركزان على القوة والصفقة والسيطرة أكثر من اهتمامهما بالقيم الإنسانية والثقافية والكونية، وهو ما يجعل تحقيق تحول مستدام في العلاقات الأميركية الصينية أمراً بالغ الصعوبة.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/what-trump-xi-summit-

Foreign Affairs

مناطق النفوذ الافتراضية؛ كيف تتحول التنازلات الأميركية تدريجياً إلى نفوذ صيني

FOREIGN AFFAIRS

عُرض اللقاء الأخير بين دونالد ترامب وشي جين بينغ في بكين، بعد عام من التوتر الشديد شمل رسوماً جمركية أميركية واسعة، وقيوداً صينية على تصدير العناصر النادرة، وتصاعداً في التنافس الجيوسياسي، بوصفه محاولة لتثبيت علاقات القوتين الرئيسيتين في العالم؛ غير أنّ تحليل المحادثات والأجواء التي أحاطت بالزيارة يبيّن أنّ الخلافات الاستراتيجية بين البلدين ما زالت قائمة، وأنها أُرجئت فحسب. خلال اللقاء، شدّد ترامب مراراً على علاقته الشخصية بشي وسابقة معرفته الطويلة به، وسعى إلى تقديم صورة قائمة على الاحترام المتبادل والتفاعل من قائد إلى قائد؛ وهو نهج يحظى بأهمية رمزية كبيرة لدى القيادة الصينية. وخلافاً للإدارات الأميركية السابقة التي دأبت على إبراز قضايا مثل انتهاكات حقوق الإنسان، وسرقة الملكية الفكرية، والطابع السلطوي للنظام الصيني، وُصف تعامل ترامب مع شي بأنه ممزوج بالإعجاب والاحترام، وإن كان هذا الاحترام ذا طبيعة صفقاتية وتكتيكية إلى حدّ ما. وقد جعل هذا النهج أجواء القمة تبدو أكثر ليونة وأقل توتراً مقارنة بولاية ترامب الأولى. ومن منظور بكين، تتمثل السمة الأهم في ترامب في «غموضه الاستراتيجي»، إذ تعتقد الصين أنه رغم ميوله الحادة والمناهضة للصين، لا يزال يؤمن بالدبلوماسية الشخصية والصفقات المباشرة بين القادة الكبار. وهذا ما دفع بكين إلى السعي لاستثمار ميله إلى الاتفاقات الشخصية والاستعراضية. كما يتشابه الزعيمان نفسياً في حساسيتهما الشديدة تجاه إظهار الاحترام والإعجاب بل وحتى نوع من المديح الشخصي، وهو ما أسهم في خفض التوترات المرحلية. ومع ذلك، بقيت القضايا الخلافية الأساسية بلا حل فعلي، وفي مقدمتها تايوان التي وُصفت بأنها «المُدمّر الرئيسي» لأي تفاوض بين واشنطن وبكين. فقد حذّر شي قبل بدء القمة رسمياً من أن طريقة إدارة ملف تايوان قد تفضي إلى مواجهة عسكرية، غير أنّ هذا الموضوع نُحّي عملياً خلال المفاوضات اللاحقة. وفي الوقت نفسه، توجد في الكونغرس حزمة تسليح أميركية لتايوان بنحو ٢٥ مليار دولار، ولا يزال مصيرها غامضاً، مع ترجيح أن تعمد إدارة ترامب بصورة غير معلنة إلى إبطاء أو تقييد إرسال الأسلحة لتجنب تصعيد الأزمة. وفي المجال الاقتصادي، اتخذت التفاهمات طابعاً رمزياً أكثر منه جوهرياً؛ إذ طرحت الصين وعوداً بشراء مليارات الدولارات من فول الصويا والمنتجات الزراعية ونحو ٢٠٠ طائرة بوينغ، كما طُرح موضوع إنشاء «هيئة تجارية مشتركة». وأظهر حضور مديري شركات التكنولوجيا والمال الأميركية الكبرى، بما في ذلك الانضمام السريع لمدير إنفيديا إلى وفد ترامب، مسعى واشنطن لإعادة الشركات الأميركية إلى السوق الصينية. ومن وجهة نظر بكين، يمثل ذلك رافعة استراتيجية، إذ كلما ازدادت تبعية الشركات الغربية للاقتصاد الصيني، تعاظمت قدرة الصين على النفوذ والضغط. ويؤكد التحليل أن الصين قبلت اليوم التنافس مع الولايات المتحدة، لكنها تواصل في الوقت نفسه استراتيجية «الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي» وتسليح سلاسل الإمداد، بهدف تقليص اعتمادها على أميركا وأوروبا واليابان وكندا، وفي المقابل تعميق اعتماد الاقتصادات الغربية عليها لاستخدام هذه التبعية أداة ضغط. أما جيوسياسياً، فقد فُسّر سلوك شي جين بينغ ضمن إطار نوع من «إحياء عظمة الإمبراطورية الصينية»، وهو مشروع يشمل تثبيت النفوذ في تايوان وبحر الصين الجنوبي وهونغ كونغ والتبت والمجالات المحيطة. وفي هذا السياق، يتمثل السؤال المركزي في ما إذا كانت الصين تسعى فقط إلى الأمن والنفوذ الإقليميين، أم إلى صياغة نظام عالمي جديد ونوع من الهيمنة العالمية. وفي النهاية، يرى المحلل أن المشكلة الأساسية في علاقات البلدين لا تكمن في الاقتصاد أو الأمن فحسب، بل في غياب البعد الإنساني والفكري في سياسات الزعيمين. فقد تمتعت الصين منذ ثمانينيات القرن العشرين حتى أوائل الألفية الثالثة، إلى جانب نموها الاقتصادي، بحيوية ثقافية وفكرية وأكاديمية ملحوظة؛ غير أنّ هذه المساحة تقلصت بشدة في عهد شي. وبالمثل، توصف سياسة ترامب بأنها قائمة أساساً على الصفقات والتجارة والمصالح الاقتصادية. والنتيجة أن كلا الزعيمين يركزان على القوة والصفقة والسيطرة أكثر من اهتمامهما بالقيم الإنسانية والثقافية والكونية، وهو ما يجعل تحقيق تحول مستدام في العلاقات الأميركية الصينية أمراً بالغ الصعوبة.

https://www.foreignaffairs.com/china/spheres-default

Foreignaffairs

كانت الصين مستعدة لعصر الفوضى؛ لماذا سيجعل الاضطراب العالمي بكين أكثر جرأة

بنت جمهورية الصين الشعبية هويتها منذ البداية على معاداة الإمبريالية ومبدأ «عدم التدخل»، وهو مبدأ أتاح لبكين أن تقدم نفسها مدافعاً عن سيادة دول ما بعد الاستعمار والعالم الجنوبي. غير أن هذا المبدأ كان، منذ نشأته، أداة دعائية أكثر منه عقيدة فعلية؛ فقد دعم ماو تسي تونغ تمردات شيوعية خارجية، وأدخل القوات الصينية في الحرب الكورية، ثم خاضت الصين لاحقاً حرباً مع الهند عام ١٩٦٢ ومع فيتنام عام ١٩٧٩. واليوم، أنشأت بكين شبكة عالمية من العلاقات الاستخباراتية والأمنية والنفوذ السياسي، وقدّمت دعماً دبلوماسياً ومادياً

لحرب روسيا في أوكرانيا، وتمتلك قواعد أو تسهيلات عسكرية رسمية في كمبوديا وجيبوتي، وبحسب بعض التقارير في طاجيكستان أيضاً، رغم نفيها ذلك. وقد استطاعت الصين لعقود أن تنمو تحت مظلة النظام الأمني الذي قادته الولايات المتحدة؛ وهو نظام كان يقيّد بكين، لكنه حافظ في الوقت نفسه على استقرار طرق التجارة العالمية والنظام المالي الدولي. أما اليوم، ومع تآكل هذا النظام واستخدام إدارة ترامب الواسع للقوة في الخارج، باتت بكين ترى مصالحها التجارية والتكنولوجية والأمنية، من القطب الشمالي إلى الخليج، عرضة للخطر. وفي ظل هذا الوضع، خلصت الصين إلى أنها مضطرة لتحمّل جزء من تكاليف «فرض النظام» من أجل حماية مصالحها الخارجية. وقد ترسخ في الجهاز الأمني الصيني تقييم واضح بأن العالم دخل مرحلة «قانون الغاب». فقد أعلنت استراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام ٢٠٢٥ أن زمن تحمّل واشنطن عبء النظام العالمي قد انتهى، كما تحدث مركز أبحاث تابع لوزارة أمن الدولة الصينية في آب/أغسطس ٢٠٢٥ عن «نهاية الغرب»، معتبراً عودة ترامب مؤشراً على صدع بنيوي في القيادة الأميركية يمكن أن يضعف التحالفات والمؤسسات والقواعد السابقة. غير أن القلق الأساسي لدى بكين هو أن يؤدي الأفول النسبي للولايات المتحدة لا إلى انتقال هادئ، بل إلى سلوك أميركي أكثر خطورة.وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، تحدث وزير أمن الدولة الصيني عن «تحول تاريخي» في مكانة البلاد العالمية ودخولها مرحلة مضطربة، داعياً إلى إنشاء نظام موحد لحماية المصالح الخارجية للصين «على امتداد السلسلة بأكملها». ويعني هذا المفهوم توسيع جمع المعلومات، والإنذار المبكر، والتعاون الأمني مع الدول المضيفة، وحماية الشركات والمواطنين الصينيين، بل وحتى حضوراً أنشط للقوات أو المتعاقدين الأمنيين الصينيين في الخارج. فالصين تمتلك اليوم آلاف الشركات في أكثر من ١٥٠ دولة، وملايين المواطنين المقيمين في الخارج، ومشروع «الحزام والطريق» الضخم في مناطق غير مستقرة. ولا يقتصر قلق بكين على البعد العسكري، بل يشمل الموارد الحيوية، وممرات النقل، والمعادن الاستراتيجية مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل والعناصر النادرة. ويحلل المسؤولون الأمنيون الصينيون السيطرة على قناة بنما وغرينلاند وميناء داروين ضمن إطار التنافس على «الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي»، فيما توصف المنافسة التكنولوجية وسلاسل الإمداد بأنها مرحلة من «الاشتباك المباشر» بين القوى. وقد عمّقت حرب ترامب ضد إيران هذه المراجعة؛ إذ يتحدث بعض المفكرين القريبين من الحزب عن تجاوز القيد التقليدي لعدم التدخل وقبول نوع من «التدخلية ٢٫٠»، قد يشمل عمليات شرطية عابرة للحدود، وضغطاً دبلوماسياً، ودعماً بالوكالة، بل واستخدام القوة في ظروف معينة. وفي المقابل، تحذر أصوات أكثر تشدداً من أن المجتمع الصيني أصيب بـ«مرض السلام»، وأن عليه أن يدرك أن القوى الصاعدة قد تضطر أحياناً إلى استعراض القوة العسكرية لتثبيت مكانتها. والخلاصة أن السؤال لم يعد هل ستتدخل الصين أم لا، بل متى وبأي شكل وتحت أي غطاء شرعي. وتسعى بكين إلى التعلم من أخطاء التدخلات الأميركية، ولا سيما في الشرق الأوسط، وتمرير خطواتها تحت غطاء التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف. غير أن منطق التدخل يميل بطبيعته إلى التوسع: فالمصالح تحتاج إلى حماية، والحماية تحتاج إلى حضور، والحضور يولد مقاومة، والمقاومة تستدعي مزيداً من الحماية. والصين، التي كانت ترى يوماً في القواعد الأميركية حبل مشنقة الإمبراطورية، قد تجد نفسها الآن أسيرة المنطق ذاته.

https://www.foreignaffairs.com/china/china-was-ready-age-

ForeignPolicy

كانت قمة ترامب وشي عادية على نحو لافت

لم تكن قمة ترامب وشي جين بينغ في بكين، خلافاً للتوقعات، ذات زخم إعلامي أو إنجاز استراتيجي لافت. فقد كان تعاطي الإعلام الصيني مع الزيارة محدوداً ومنخفض الأهمية بصورة ملحوظة؛ إلى حد أنّ الصفحة الأولى من صحيفة «تشاينا ديلي» الناطقة بالإنجليزية خُصصت، يوم وصول ترامب، للقاء شي مع رئيس طاجيكستان، فيما نقلت صحيفة الحزب الشيوعي تقرير زيارة الرئيس الأميركي إلى الصفحة الثالثة. أما النشرة الإخبارية المسائية الأهم في الصين، فقد تناولت خبر زيارة ترامب بداية في ١٢ ثانية فقط، ثم خصصت له يوم اللقاء دقيقتين ونصف الدقيقة فحسب، وفي المرتبة الثالثة عشرة ضمن

ترتيب النشرة. وقد انسجم هذا الفتور الإعلامي مع الطبيعة الفعلية للقمة؛ إذ بدت محادثات الزعيمين أقرب إلى مجموعة من العموميات السياسية منها إلى منعطف دبلوماسي. فقد كرر شي مجدداً الخطوط الحمراء الصينية المألوفة بشأن تايوان، والديمقراطية وحقوق الإنسان، و«مسار الصين ونظامها»، و«حق التنمية»، وهو مفهوم يشير إلى سعي بكين للصعود في الاقتصاد العالمي من دون أن تكبحها واشنطن. كما شدد على ضرورة الاستقرار في العلاقات الثنائية، وتجنب المنافسة، والابتعاد عن «فخ ثوسيديدس». أما النتائج الملموسة للقمة فكانت محدودة للغاية؛ إذ يبدو أن الطرفين اتفقا فقط على بعض التنازلات التجارية الجزئية، من بينها منح تراخيص لمسالخ أميركية للتصدير إلى الصين، حتى إن هذا الأمر نفسه سرعان ما أحاط به الغموض أو التراجع. وجاءت الاتفاقات المتوقعة، مثل شراء الصين طائرات بوينغ، دون مستوى الشائعات التي سبقت القمة، ما خيّب آمال الأسواق. وفي الملفات الجيوسياسية المهمة مثل إيران وتايوان واليابان وسائر نقاط الخلاف، لم تظهر أي مؤشرات على تقدم حقيقي أو حتى نقاش جاد. كما أن ادعاء ترامب حصوله على وعد «قوي» من شي بعدم إرسال أسلحة إلى إيران لا يحمل قيمة تحليلية كبيرة، لأن أي مساعدة عسكرية صينية لطهران، إن حدثت، ستكون أساساً سرية.وتعود محدودية التغطية الإعلامية الصينية إلى عدة أسباب. أولها عدم قابلية ترامب للتنبؤ؛ فبخلاف الرؤساء الأميركيين السابقين الذين كانوا عادة يلتزمون في زياراتهم إلى الصين بجدول أعمال متفق عليه، لم يكن أي إعلامي أو رقيب صيني يرغب في إبراز زيارة ترامب بنبرة إيجابية ثم مواجهة احتمال انفجار لفظي أو سياسي منه، بما قد يُعدّ «خطأً سياسياً جسيماً». وثانيها أن الصين لم تعد، كما في السابق، بحاجة إلى المصادقة الأميركية ومنحها الشرعية. ففي زيارات بيل كلينتون، وجورج بوش، وباراك أوباما، وحتى زيارة ترامب الأولى عام ٢٠١٧، استخدمت وسائل الإعلام الصينية الاستضافة الواسعة للرئيس الأميركي لإظهار مكانة بكين الدولية. أما اليوم، فترى الصين نفسها لا بوصفها قوة صناعية عظمى فحسب، بل قوة تكنولوجية وعلمية أيضاً. وفي المقابل، تبدو القيادة العالمية للولايات المتحدة أكثر اهتزازاً في مرحلة باتت فيها واشنطن في آن واحد انعزالية، ومتخاصمة مع حلفائها، وغارقة في حرب إيران. وفي هذه الزيارة، بدا ترامب هو الطرف الأكثر سعياً إلى نيل الاعتراف الشخصي من شي؛ إذ وصف الزعيم الصيني بعبارات مديح بالغة، بل قال إن هوليوود لو أرادت اختيار شخص لأداء دور قائد الصين فلن تجد أفضل من شي. وهذا الإطراء، أكثر من كونه مؤشراً على تحول جيوسياسي حاسم، يعكس سيكولوجية ترامب، وميله إلى القادة السلطويين، وحاجته الشخصية إلى الاعتراف في ظل تراجع شعبيته وضغوط حرب إيران. وفي النهاية، لا يزال الاستقرار النسبي في العلاقات الأميركية الصينية قائماً مؤقتاً، لا بسبب اتفاق كبير، بل لأن القوتين منشغلتان بأزمات أخرى وباقتصادات داخلية ضعيفة، ولا ترغبان في مواجهة مباشرة.

https://foreignpolicy.com/١٥/.٥/٢.٢٦/trump-xi-summit-china-us-presidential-

Foreignpolicy

مفاوضات ترامب بشأن لبنان تُوشك أن تكسر هذا البلد

إنّ المفاوضات المدعومة من إدارة ترامب بين لبنان وإسرائيل، بدلاً من أداء دور الوسيط المحايد، أدّت عملياً إلى إضعاف الدولة اللبنانية والحطّ من مكانتها. فبعد الجولة الثانية من المحادثات، مدّد ترامب وقف إطلاق النار بين الطرفين ثلاثة أسابيع، لكن ذلك جاء بعدما أسفرت الهجمات الإسرائيلية عن مقتل وإصابة عشرات الأشخاص في لبنان قبل يوم واحد فقط، رغم وقف النار المعلن أميركياً، وكان من بينهم صحافي لبناني بارز مُنعت فرق الإسعاف من الوصول إليه بعد سلسلة من الضربات. وقد أُعلن وقف إطلاق النار الأول في ١٦ نيسان/أبريل بعد ٤٦ يوماً من الحرب المفتوحة التي بدأت في ٢ آذار/مارس، حين هاجم حزب الله إسرائيل رداً على مقتل قائد إيراني وعلى خروقات إسرائيلية سابقة للهدنة. وردّت إسرائيل بهجمات واسعة أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٨٠٠ شخص وآلاف الجرحى، وشرّدت نحو خُمس

سكان لبنان، فيما أسفرت هجمات حزب الله عن مقتل أكثر من ٢٠ إسرائيلياً، معظمهم عسكريون. ورغم وقف النار، واصلت إسرائيل هجماتها في جنوب لبنان، ما أدى إلى مقتل مئات آخرين، كما واصل الجيش الإسرائيلي احتلال أجزاء من الجنوب على امتداد «خط دفاعي متقدم» أو «الخط الأصفر»، ودمّر عشرات القرى ومنع عودة السكان، مستهدفاً بصورة أساسية المجتمعات الشيعية التي تشكل القاعدة الاجتماعية لحزب الله. أما الحزب فيعتبر هجماته على القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان وشمال إسرائيل رداً على الخروقات الإسرائيلية.وفي الواقع، يشكل وقف إطلاق النار الحالي مرحلة جديدة من الحرب التي بدأت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. فقد كان اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ متوازناً على الورق، لكن إسرائيل، بدعم أميركي ضمني وبالاستناد إلى ضعف حزب الله، واصلت ضرباتها شبه اليومية واحتلال مواقع في جنوب لبنان. وامتنع حزب الله عن الرد ١٥ شهراً لإتاحة المجال أمام الجهود الدبلوماسية للدولة اللبنانية. وفي الوقت نفسه، تعهّد الرئيس جوزف عون ورئيس الوزراء نواف سلام بحصر السلاح بيد الدولة؛ فطرح سلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ خطة لنزع السلاح، وتحدث الجيش في كانون الثاني/يناير عن «سيطرة عملياتية» في الجنوب، ثم حظرت الحكومة بعد هجوم حزب الله في آذار/مارس أنشطته العسكرية والأمنية، لكن إسرائيل لم تقدّم في المقابل أي تنازل فعلي. ويبدو نص اتفاق وقف إطلاق النار المعلن في ١٦ نيسان/أبريل شديد الاختلال؛ إذ يقدّم وقف إطلاق النار بوصفه بادرة حسن نية إسرائيلية، ويربط تمديده بإثبات قدرة لبنان على فرض سيادته، ولا يذكر سوى حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، من دون أي إشارة إلى انسحابها من الجنوب، ما يجعله عملياً تفويضاً مفتوحاً للهجمات الإسرائيلية. كما تسعى واشنطن إلى تقوية وحدات في الجيش اللبناني لاستهداف حزب الله، بينما تريد إسرائيل أساساً انتزاع إقرار لبناني رسمي بمواصلة عملياتها. وقد أضعف هذا المسار شرعية الدولة اللبنانية أمام الرأي العام، في حين رفض حزب الله وحركة أمل التفاوض المباشر، كما أن غياب الإجماع الطائفي يزيد من خطر الاحتجاج وعدم الاستقرار وربما الصدام الداخلي، كما يذكّر باتفاق ١٩٨٣ الذي انهار وسط تمردات لبنانية وتفكك في الجيش. وفي النهاية، سيُحسم مصير الهدنة غالباً في المحادثات الأميركية ــ الإيرانية لا في التفاوض اللبناني ــ الإسرائيلي؛ فإذا توصلت واشنطن وطهران إلى اتفاق، فسيطغى ذلك الاتفاق على الترتيبات المفروضة على لبنان، بما يظهر أن طهران أقدر من بيروت على الدفاع عن لبنان. ومن دون وقف نار حقيقي، يتجه لبنان إلى تصعيد عسكري جديد، ولن تؤدي المفاوضات العقيمة إلا إلى مزيد من تآكل سيادته. والخلاصة الاستراتيجية أنّ الضغط الخارجي أو العقوبات أو العمليات العسكرية لا تغني عن إعادة بناء شرعية الدولة؛ فما دام اللبنانيون يرون دولتهم عاجزة وفاسدة وغير عادلة، فلن يقبلوا منها احتكار العنف. والطريق المستدام لنزع السلاح لا يمر عبر إضعاف حزب الله فحسب، بل عبر بناء دولة يراها الناس جديرة بأن تُسلَّم إليها الأسلحة.

https://foreignpolicy.com/١٥/٠٥/٢٠٢٦/trump-lebanon-beirut-israel-

Shafaq

القاعدة السرية الإسرائيلية في العراق: ماذا حدث في الصحراء الغربية ولماذا عجزت بغداد عن الرد؟

كشف الإعلان عن وجود قاعدة إسرائيلية مؤقتة في الصحراء الغربية العراقية الفجوة بين ادعاء بغداد امتلاك السيادة وواقع النفوذ الميداني للقوى الخارجية. فوفقاً للتقارير، أنشأت إسرائيل في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٢٦ مهبطاً سرياً بين النجف وكربلاء، واستخدمته في عمليات ضد إيران؛ وهو حدث تحوّل إلى أزمة سياسية وأمنية بعد مقتل عسكري عراقي ونشر تقرير في «وول ستريت جورنال». بدأت القصة في ٤ آذار/مارس، حين أبلغ راعٍ محلي في منطقة صحراوية جنوب غرب المنطقة الواقعة بين النجف وكربلاء القوات الأمنية عن وجود نشاط غير اعتيادي لمروحيات. وبعد إرسال قوة عراقية إلى المنطقة، تعرضت لهجوم جوي أدى إلى مقتل جندي وإصابة اثنين. وقدّمت بغداد شكوى إلى التحالف الدولي، لكنها لم تعلن اسم الجهة المنفذة، وظلّ الأمر طيّ الكتمان حتى ٩ أيار/مايو، حين نسبت «وول ستريت جورنال» المسؤولية إلى إسرائيل. وبحسب التقرير، أقامت إسرائيل قبيل اندلاع الحرب في ٢٨ شباط/فبراير قاعدة مؤقتة في الصحراء الغربية العراقية استخدمتها كمركز لوجستي لسلاح الجو، ونقطة تمركز للقوات الخاصة، ونقطة

لإنقاذ الطيارين الذين قد تُسقط طائراتهم فوق إيران. وعندما اقتربت القوات العراقية من المكان، نفذت إسرائيل ضربات جوية لحماية القاعدة. كما أُفيد بأن الولايات المتحدة كانت على علم بوجودها، لكنها لم تشارك مباشرة في الهجمات. وتؤكد صور الأقمار الصناعية «كوبرنيكوس/سنتينل-٢» بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠٢٦ وجود مهبط مؤقت يبلغ طوله نحو ١/٦ كيلومتر عند الإحداثيات ٣١/٦٦٧٧٧ شمالاً و٤٢/٤٤٨٤٩ شرقاً، على بعد نحو ١٨٠ كيلومتراً جنوب غربي النجف وكربلاء. ووصف خبراء المنطقة بأنها مثالية للعمليات السرية: قليلة السكان، واسعة، تفتقر إلى مراقبة مستمرة، ومناسبة لتحركات سريعة بالمروحيات، رغم أن أمطار منتصف آذار/مارس ربما جعلت المهبط غير صالح للاستخدام.وجاءت التصريحات الرسمية العراقية لاحقاً متناقضة؛ إذ نفت قيادة العمليات المشتركة في البداية وجود أي قوة غير مرخصة، ثم تحدثت خلية الإعلام الأمني عن اشتباك مع «مجموعات مجهولة مدعومة جوياً». وبعد ذلك أكد قائد عمليات كربلاء وجود قوة إسرائيلية في المنطقة، لكنه قال إنها بقيت أقل من ٤٨ ساعة، فيما أعلنت وزارة الدفاع أن القوة استخدمت أسلحة أميركية وأن وجودها استمر ساعات فقط. وفي النهاية، طرحت الجهات الأمنية رواية «نشاط محاكاة عسكرية مؤقت»، في تفسير بدا أقرب إلى التقليل من أهمية انتهاك السيادة منه إلى معالجة المسألة. والأكثر حساسية كان ما ذكرته وسائل إعلام عربية عن أن الجانب الأميركي حذّر القوات العراقية من الاقتراب من المنطقة «لأسباب أمنية»، وهو ادعاء لم تنفه بغداد ولا واشنطن. وإذا صحّت هذه الرواية، فإنه يعني أن الولايات المتحدة، الشريك الاستراتيجي للعراق بموجب اتفاق ٢٠١١، منعت القوات العراقية عملياً من التحقيق في نشاط عسكري غير قانوني على أراضيها. وكان اتفاق الإطار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن مصمماً تحديداً لمنع مثل هذه الوقائع، إذ يحظر العمليات غير المرخصة داخل العراق ومجاله الجوي. غير أن هذه الحادثة، كما حدث في اعتراض بغداد على استخدام إسرائيل الأجواء العراقية لضرب إيران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، لم تترتب عليها أي عواقب عملية، ما دفع سياسيين عراقيين إلى وصفها بأنها «انتهاك صارخ للسيادة». وتأتي الأزمة بينما تواجه بغداد ضغوطاً أميركية لنزع سلاح الفصائل القريبة من إيران، وتنشغل بعملية تشكيل حكومة جديدة برئاسة علي الزيدي، ولا تستطيع الذهاب بعيداً في استفزاز واشنطن أو طهران. والخلاصة أن المسألة ليست ما إذا كانت القاعدة مؤقتة أم دائمة، بل إن قوة أجنبية استخدمت أرض العراق من دون إذن بغداد، واستهدفت قواته، وهي مطمئنة إلى أن العراق لا يملك القدرة أو الإرادة للرد؛ حتى إن عملية الجيش والحشد الشعبي اللاحقة تحت عنوان «فرض السيادة» كانت اعترافاً ضمنياً بأن السيادة هناك لم تكن قائمة أصلاً.

https://shafaq.com/en/Report/Israel-s-secret-base-in-Iraq-what-

WSJ

كيف أطاحت الهجمات الخفية الإماراتية والسعودية على إيران بالتعايش الإقليمي الهش؟

إنّ المفاوضات المدعومة من إدارة ترامب بين لبنان وإسرائيل، بدلاً من أداء دور الوسيط المحايد، أدّت عملياً إلى إهانة الدولة اللبنانية وإضعافها. فبعد الجولة الثانية من المحادثات، مدّد ترامب وقف إطلاق النار بين الطرفين ثلاثة أسابيع، لكن ذلك جاء بعدما قتلت إسرائيل وجرحت عشرات الأشخاص في لبنان قبل يوم واحد فقط، رغم وقف النار المعلن أميركياً، ومن بينهم صحافي لبناني بارز مُنعت فرق الإسعاف من الوصول إليه بعد سلسلة ضربات. وقد أُعلن وقف إطلاق النار الأول في ١٦ نيسان/أبريل بعد ٤٦ يوماً من الحرب المفتوحة التي بدأت في ٢ آذار/مارس، حين هاجم حزب الله إسرائيل رداً على مقتل قائد إيراني

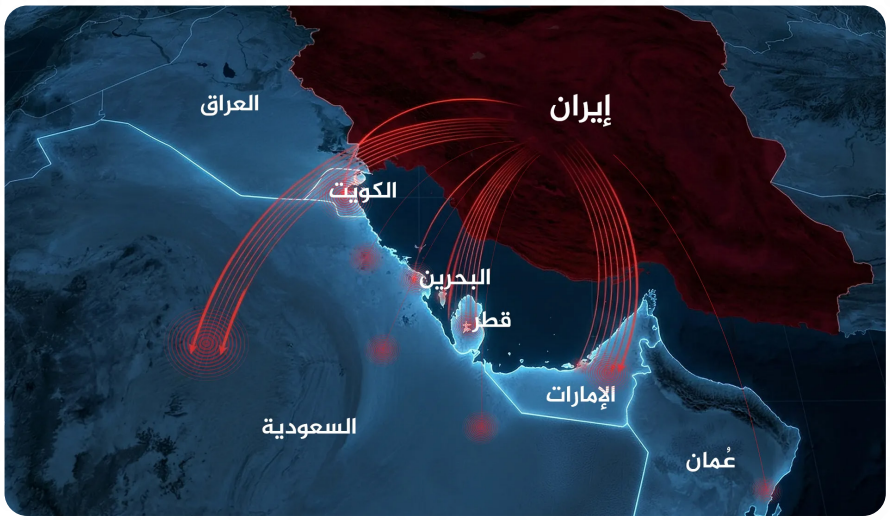

وعلى خروقات إسرائيلية سابقة للهدنة. وردّت إسرائيل بهجمات واسعة خلّفت أكثر من ٢٨٠٠ قتيل وآلاف الجرحى، وشرّدت نحو خُمس سكان لبنان، فيما قتلت هجمات حزب الله أكثر من ٢٠ إسرائيلياً، معظمهم عسكريون. ورغم وقف النار، واصلت إسرائيل هجماتها في جنوب لبنان، ما أدى إلى مقتل مئات آخرين، كما أبقى الجيش الإسرائيلي على احتلال أجزاء من الجنوب على امتداد «خط دفاعي متقدم» أو «الخط الأصفر»، ودمّر عشرات القرى ومنع عودة السكان، مستهدفاً بصورة أساسية المجتمعات الشيعية التي تشكل القاعدة الاجتماعية لحزب الله. أما الحزب فيعدّ هجماته على القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان وشمال إسرائيل رداً على الخروقات الإسرائيلية.وفي الواقع، يشكل وقف إطلاق النار الحالي مرحلة جديدة من الحرب التي بدأت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. فقد كان اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ متوازناً على الورق، لكن إسرائيل، بدعم أميركي ضمني وبالاستناد إلى ضعف حزب الله، واصلت ضرباتها شبه اليومية واحتلال مواقع في جنوب لبنان. وامتنع حزب الله عن الرد ١٥ شهراً لإتاحة المجال أمام دبلوماسية الدولة اللبنانية. وفي الوقت نفسه، تعهّد الرئيس جوزف عون ورئيس الوزراء نواف سلام بحصر السلاح بيد الدولة؛ فدفع سلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ بخطة نزع السلاح، وتحدث الجيش في كانون الثاني/يناير عن «سيطرة عملياتية» في الجنوب، ثم حظرت الحكومة بعد هجوم حزب الله في آذار/مارس أنشطته العسكرية والأمنية، لكن إسرائيل لم تقدّم في المقابل أي تنازل فعلي. ويبدو نص وقف النار في ١٦ نيسان/أبريل شديد الاختلال؛ إذ يصفه بأنه بادرة حسن نية إسرائيلية، ويربط تمديده بإثبات قدرة لبنان على فرض سيادته، ويذكر فقط حق إسرائيل في الدفاع، من دون أي إشارة إلى انسحابها من الجنوب، ما يجعله عملياً تفويضاً مفتوحاً للهجمات الإسرائيلية. كما تسعى واشنطن إلى تقوية وحدات في الجيش اللبناني لاستهداف حزب الله، بينما تريد إسرائيل أساساً انتزاع إقرار لبناني رسمي بمواصلة عملياتها. وقد أضعف هذا المسار شرعية الدولة اللبنانية أمام الرأي العام، في حين رفض حزب الله وحركة أمل التفاوض المباشر، وغياب الإجماع الطائفي يزيد خطر الاحتجاج وعدم الاستقرار وربما الصدام الداخلي، كما يذكّر باتفاق ١٩٨٣ الذي انهار وسط تمردات لبنانية وتفكك في الجيش. وفي النهاية، سيُحسم مصير الهدنة غالباً في المحادثات الأميركية ــ الإيرانية لا في التفاوض اللبناني ــ الإسرائيلي؛ فإذا توصلت واشنطن وطهران إلى اتفاق، فسيتغلب على الترتيبات المفروضة على لبنان، بما يظهر أن طهران أقدر من بيروت على الدفاع عن لبنان. ومن دون وقف نار حقيقي، يتجه لبنان إلى تصعيد عسكري جديد، ولن تؤدي المفاوضات العقيمة إلا إلى مزيد من تآكل سيادته. والخلاصة الاستراتيجية أنّ الضغط الخارجي أو العقوبات أو العمليات العسكرية لا تغني عن إعادة بناء شرعية الدولة؛ فما دام اللبنانيون يرون دولتهم عاجزة وفاسدة وغير عادلة، فلن يقبلوا منها احتكار العنف. والطريق المستدام لنزع السلاح لا يمر فقط عبر إضعاف حزب الله، بل عبر بناء دولة يراها الناس جديرة بأن تُسلَّم إليها الأسلحة.

https://www.wsj.com/world/middle-east/how-secret-u-a-e-

GlobalTimes

اليابان تسعى إلى تبرير توسعها العسكري عبر تضخيم الأنشطة العسكرية الصينيه

تُظهر مسودة التقرير الدفاعي السنوي الياباني لعام ٢٠٢٦ أن طوكيو تعتزم التركيز مجدداً على «التهديد الصيني»، وتصوير تزايد الأنشطة العسكرية لبكين حول اليابان وفي المحيط الهادئ بوصفه خطراً متنامياً. ويؤكد التقرير أن التحديات الناجمة عن الصين ينبغي إدارتها عبر «القوة الوطنية الشاملة» والتعاون مع الحلفاء والدول المتقاربة في التوجهات. وفي المقابل، يصف مراقبون صينيون هذا النهج بأنه استمرار لاستراتيجية «اللص يصرخ: لص»، أي السعي إلى خلق

ذريعة تمكّن اليابان من تجاوز قيود دستورها السلمي والتحرك نحو إعادة العسكرة. وبحسب التقارير، تعتزم وزارة الدفاع اليابانية تقديم هذه الوثيقة إلى الحكومة على الأرجح في تموز/يوليو. وتشير المسودة إلى الانتشار المتزامن وغير المسبوق لحاملتي الطائرات الصينيتين «لياونينغ» و«شاندونغ» في المحيط الهادئ في حزيران/يونيو من العام الماضي، وتعدّه مثالاً على تصاعد النشاط العسكري الصيني. كما تزعم أن مقاتلات صينية اقتربت بصورة «غير معتادة» من طائرات قوات الدفاع الذاتي اليابانية. وقد رفضت بكين هذه الاتهامات سابقاً، إذ أعلنت وزارة الدفاع الصينية أن تدريبات حاملات الطائرات في غرب المحيط الهادئ كانت تدريبات عادية في المياه المفتوحة ومتوافقة مع القانون الدولي، مؤكدة أنها لم تستهدف أي دولة بعينها، وأن السفن والطائرات اليابانية هي التي خلقت مخاطر أمنية بحرية وجوية عبر اقترابها المتعمد.ويشير التقرير الياباني أيضاً إلى حادثة كانون الأول/ديسمبر الماضي، زاعماً أن طائرات عسكرية صينية ثبّتت راداراتها على مقاتلات يابانية، فيما وصفت وزارة الخارجية الصينية هذا الادعاء حينها بأنه «اتهام مفبرك» يهدف إلى إثارة التوتر وتضليل الرأي العام الدولي. وفي قسم آخر، أعربت اليابان عن قلقها من مناورات الصين حول تايوان، مدعية أن بكين تسعى إلى تحويل هذه الأنشطة إلى وضع طبيعي وتعزيز قدرتها القتالية الفعلية، كما أبدت «قلقاً جدياً» إزاء تعميق التعاون العسكري بين الصين وروسيا. وفي الوقت ذاته، بدأ الجيش البري الياباني مناورة مشتركة في جزر مياكو وإيشيغاكي ويوناكوني في محافظة أوكيناوا، تستمر ستة أيام، وأُعلن أن هدفها تعزيز الردع والقدرة على الرد في جنوب غربي اليابان، رغم أن وسائل إعلام يابانية قالت صراحة إن هذه التدريبات تُجرى «مع أخذ الصين في الحسبان». وداخلياً، تواجه عملية التوسع العسكري الياباني اعتراضات؛ ففي نيسان/أبريل ٢٠٢٦، تجمع أكثر من ٣٠ ألف شخص أمام البرلمان احتجاجاً على مساعي حكومة ساناي تاكايتشي لتعديل الدستور ورفع قيود تصدير السلاح، كما طالبت جماعات مدنية في إيشيغاكي بوقف المناورات العسكرية. ويرى محللون صينيون أن حكومة تاكايتشي توظف «التهديد الصيني» لزيادة ميزانية الدفاع، وتطوير القدرات الهجومية، وإنتاج أسلحة متقدمة، وتوسيع صادرات السلاح، وتخفيف قيود ما بعد الحرب. وبذلك، تحوّل الخلاف حول النشاط العسكري الصيني إلى جزء من تنافس استراتيجي أوسع بين البلدين؛ تبرره اليابان بالردع والأمن الإقليمي، بينما تراه الصين مؤشراً على الإحياء التدريجي للنزعة العسكرية اليابانية.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦١١٦٢/٢٠٢٦٠٥.shtmlty-

CSIS

مفاوضات لبنان وإسرائيل: تمكين الدبلوماسية في مواجهة حرب لا تنتهي

تُمثّل الجولة الثالثة من المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية بوساطة أميركية في واشنطن أول مسار دبلوماسي مباشر بين الطرفين منذ عقود، وقد تشكّل فرصة حقيقية لتثبيت أمن الحدود، ووقف الأعمال العدائية بصورة مستدامة، بل وربما التمهيد للسلام. كانت الجولتان الأوليان أقرب إلى الطابع التمهيدي، أما الجولة الثالثة فتدخل في صلب القضايا المتعلقة بالتوافق. ويتمثل هدف لبنان في التوصل فوراً إلى وقف كامل لإطلاق النار، ووقف تدمير المنازل والقرى في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز الجيش اللبناني للعودة إلى الجنوب، والتنسيق من

أجل انسحاب إسرائيلي كامل. كما تسعى بيروت إلى بسط سيادة الدولة على كامل أراضي البلاد، واستعادة حصرية استخدام القوة، ونزع سلاح حزب الله، وترسيم الحدود البرية نهائياً، وتثبيت اتفاق الحدود البحرية، وتبادل الأسرى. غير أن الدولة اللبنانية، بعد ٢٥ عاماً من هيمنة نظام الأسد وإيران وسبع سنوات من الأزمة الاقتصادية والمالية، تواجه ضعفاً مؤسسياً شديداً، وتحتاج إلى دعم خارجي واسع وإصلاحات داخلية لتنفيذ هذه الأهداف. أما من الجانب الإسرائيلي، فيتمثل المطلب الأساسي في نزع سلاح حزب الله بالكامل وإقامة حدود آمنة. لكن الدولة اللبنانية لا تملك في المدى القصير القدرة على تحقيق هذا الهدف، في حين يحتاج بنيامين نتنياهو، بسبب قرب الانتخابات، إلى نتيجة سريعة؛ إذ تحظى الحرب ضد حزب الله بدعم أغلبية داخل إسرائيل، كما أن معارضة وقف إطلاق النار لا تزال ملحوظة. لذلك، ستسعى إسرائيل على الأرجح إلى مواصلة المفاوضات بالتوازي مع عمليات عسكرية ضد حزب الله، وهو أمر يصعب على لبنان قبوله. ويظل الدور الأميركي حاسماً، لأن واشنطن هي الداعم الرئيسي للبنان وجيشه، وهي في الوقت نفسه الطرف الوحيد القادر على ممارسة ضغط فعلي على إسرائيل. وعليها أن توازن بين جداول زمنية مختلفة: فوقف القتال مسألة عاجلة تُقاس بالأسابيع والأشهر، بينما بناء دولة وجيش قويين في لبنان ونزع سلاح حزب الله بالكامل عملية تمتد من أشهر إلى سنوات. أما الفاعلان الغائبان عن الطاولة والحاضران في التأثير فهما حزب الله والحرس الثوري الإيراني؛ فقد ضغط الحرس على حزب الله لمهاجمة إسرائيل في ٢ آذار/مارس، بهدف تفعيل الجبهة اللبنانية واستنزاف جزء من الطاقة العسكرية والسياسية الإسرائيلية في حرب بالوكالة. ومن منظور إيران، فإن استمرار جبهة مفتوحة في لبنان، وإطالة الاحتلال الإسرائيلي، وإحياء سردية «المقاومة» لحزب الله، كلها أمور مرغوبة، حتى لو كان ثمنها تدمير لبنان والمجتمع الشيعي. وقد أظهرت تجربة اتفاق وقف الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ أن الدبلوماسية قادرة على تغيير الواقع الميداني؛ إذ أدى الاتفاق إلى انتشار تاريخي للجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني وتراجع ملحوظ في قدرة حزب الله، لكن إسرائيل لم تلتزم بتعهداتها بالانسحاب من خمسة مواقع في الجنوب وتقليص الهجمات، ما أضعف الثقة بالدولة والجيش وعزّز سردية حزب الله بأن المقاومة المسلحة وحدها قادرة على حماية الجنوب. والمبدأ الاستراتيجي الأساسي هو أن الأمن المستدام للبنان وإسرائيل لا يتحقق إلا بإحياء دولة لبنانية قوية. وينبغي أن تشمل نتيجة المفاوضات وقفاً حقيقياً لإطلاق النار، ووقف التدمير، وتعهد الجيش اللبناني بتوسيع سيطرته، ومساعدة أميركية ودولية واسعة، وخريطة طريق مرحلية لانسحاب إسرائيل، وترسيم الحدود، ونزع سلاح حزب الله، وإعلان مبادئ مشتركة بشأن إنهاء الأعمال العدائية.

https://www.csis.org/analysis/lebanon-and-israel-talks-empowering-

الجزيرة

هل يمكن لتغيير القيادة أن ينهي العزلة الدولية لإسرائيل؟

يُقيَّم التحالف الانتخابي بين نفتالي بينيت ويائير لابيد لهزيمة بنيامين نتنياهو، لا بوصفه مؤشراً على تغيير جوهري في سياسات إسرائيل، بل باعتباره محاولة لإعادة ترميم صورتها الدولية من دون إحداث تغيير حقيقي في نهجها الأمني. فهذان الرئيسان السابقان للحكومة يسعيان، عبر تشكيل حزب مشترك باسم «معاً»، إلى انتزاع السلطة من نتنياهو في الانتخابات العامة المقررة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، غير أنهما لم يُظهرا اختلافاً جدياً عن

جوهر سياساته إزاء حروب إسرائيل في غزة ولبنان وإيران، ولا إزاء احتلال الأراضي الفلسطينية. وقد تفاقمت العزلة الدولية لإسرائيل خصوصاً بعد حرب غزة، التي قُتل فيها أكثر من ٧٢ ألف فلسطيني، واعتبرت لجنة تابعة للأمم المتحدة أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في القطاع. وفي أوروبا، وجّهت دول مثل إسبانيا والنرويج وإيرلندا انتقادات علنية حادة لإسرائيل، كما تصاعدت الضغوط داخل الاتحاد الأوروبي لتعليق الاتفاق التجاري معها. وحتى في الولايات المتحدة، بات الرأي العام في كلا المعسكرين السياسيين أكثر غضباً من حروب إسرائيل ومن نفوذها في سياسة واشنطن. إضافة إلى ذلك، يواجه نتنياهو ملاحقة من المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب.ومع ذلك، فإن بينيت ولابيد، بدلاً من نقد الأسس التي تقوم عليها سياسات إسرائيل الحربية، يحمّلان نتنياهو أساساً مسؤولية العزلة. ويرى محللون أنهما يراهنان على فرضية أن المشكلة العالمية هي مع «نتنياهو» لا مع سياسات إسرائيل، غير أن التقييم الدولي سيُبنى عملياً على السياسات لا على تغيير الوجوه فقط. بل إن بينيت اتخذ في بعض الحالات مواقف أشد من نتنياهو، مبرراً الهجمات الإسرائيلية على غزة بالقول إن حماس اندمجت في ما تبقى من البنية التحتية المدنية هناك. ومن زاوية العلاقات الخارجية، ستبقى الأولوية الأهم لأي حكومة إسرائيلية هي الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة؛ فأوروبا قد تنتقد، لكن العلاقة مع واشنطن تظل الأكثر حسماً في الحسابات الأمنية والرأي العام الإسرائيلي. ولا يزال نتنياهو يستفيد من علاقته المباشرة بترامب، رغم ظهور فجوات بينهما خلال حربي إيران ولبنان. وإذا بدا نتنياهو أضعف، فمن المرجح أن يسعى بينيت إلى كسب دعم ترامب. أما في أوروبا، فليس واضحاً إلى أي حد باتت عزلة إسرائيل بنيوية ودائمة؛ إذ استفادت حكومات غربية لسنوات من التعاون الاستخباراتي والتكنولوجي والتجاري وبرمجيات التجسس الإسرائيلية، ومن ثم قد يوفر تغيير القيادة لها ذريعة لـ«إعادة ضبط» العلاقات. لكن إذا لم تتغير السياسات الإسرائيلية، فستبقى عملية تحسين الصورة مؤقتة على الأرجح. والخلاصة أن تغيير القيادة قد يجعل خطاب إسرائيل أكثر دبلوماسية وقبولاً في الغرب، لكنه لا يغيّر حقيقة استمرار الإجماع الواسع بين الأحزاب اليهودية الإسرائيلية ضد قيام دولة فلسطينية، ودعم العقيدة الأمنية الهجومية. لذلك، لا يتمثل السؤال الأساسي في ما إذا كان نتنياهو سيغادر، بل في ما إذا كانت إسرائيل ستغير سياساتها فعلاً، أم ستواصل المسار ذاته بوجه أكثر اعتدالاً.

https://www.aljazeera.com/news/١٧/٥/٢٠٢٦/could-a-leadership-change-

Haaretz

«نتنياهو خاننا»: الأحزاب الحريدية في إسرائيل تريد أن تصبح صانعة الملوك مجدداً

تواجه الأحزاب الحريدية، التي مثّلت لسنوات رمزاً للاستقرار النسبي في السياسة الإسرائيلية، أزمة غير مسبوقة عشية الانتخابات المقبلة، وتجري خلف الكواليس نقاشات بشأن تغييرات جذرية؛ من التخلي عن التحالف التقليدي مع الليكود ونتنياهو، إلى تفكيك قائمة «يهدوت هتوراه» بل وحتى استبدال النواب القدامى بوجوه أصغر سناً. وتعود جذور الأزمة إلى إخفاق هذه الأحزاب في الدورة الحالية؛ فعلى الرغم من مشاركتها في الائتلاف اليميني الذي كانت تفضّله، لم تحقق إنجازات جدية، بل واجهت إلغاء ميزانيات، وشطب بعض الامتيازات، وإلغاء الإعفاءات الضريبية لطلاب اليشيفوت. وقد أعلن زعيم «ديغل هتوراه»، الحاخام دوف

لاندو، صراحة أن التحالف مع نتنياهو لم يعد ثابتاً كما كان، وأن مفهوم «الكتلة اليمينية» لم يعد يتمتع بالأهمية السابقة. وتقول مصادر حريدية إن خيار التعاون مع خصوم نتنياهو، ولا سيما إذا عجز عن الحصول على أغلبية لتشكيل الحكومة، بات يُدرس بجدية أكبر من ذي قبل. وقد شدد أحد المصادر على أن «نتنياهو خاننا في الماضي، ومن دون شك قد يفعل ذلك مرة أخرى». والهدف الرئيسي للأحزاب الحريدية هو العودة إلى دور «صانعة الملوك» في السياسة الإسرائيلية؛ أي التحول إلى قوة توازن بين الكتل بعد الانتخابات، تطالب مقابل دعمها بالحفاظ على الوضع القائم في قضايا الدين والدولة، وبإقرار قانون مقبول بشأن إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية.وفي داخل «يهدوت هتوراه» نفسها، توجد فجوة عميقة؛ إذ تتكون القائمة من تيارين هما «ديغل هتوراه»، ممثل التيار الليتواني، و«أغودات يسرائيل»، ممثل التيار الحسيدي. ويرغب الطرفان في الانفصال، لكن القلق الأساسي يتمثل في احتمال عجز «أغودات يسرائيل» وحدها عن تجاوز نسبة الحسم الانتخابية، ما يؤدي إلى هدر الأصوات. كما أن الخلاف على توزيع المقاعد جدي؛ فـ«أغودات» ترى ميزان الأصوات بنسبة ٥٥ إلى ٤٥ لمصلحة «ديغل»، بينما تقدّره «ديغل» بنسبة ٧٠ إلى ٣٠. ومن أبرز القضايا المطروحة إقصاء الوجوه القديمة؛ إذ يُطرح اسم موشيه غفني، الرئيس المخضرم لـ«ديغل هتوراه»، بوصفه أبرز المرشحين للإبعاد. ويتهمه منتقدوه بالفشل في ملف قانون التجنيد، كما يشكل تقدمه في السن عاملاً إضافياً للضغط عليه. كذلك يجري الحديث عن احتمال إبعاد أوري مكلف، البالغ ٦٩ عاماً، واستبدالهما بشخصيات في الخمسينيات ومن جيل أصغر. وفي «أغودات يسرائيل» أيضاً يُدرس احتمال تغيير الأجيال؛ إذ توصف مواقع يتسحاق غولدكنوبف، ويعقوب تسلر، وحتى يسرائيل آيخلر بأنها مهزوزة بفعل السن، والصراعات الداخلية، وتبدل موازين القوة داخل العائلات الحسيدية. في المقابل، يبدو وضع حزب شاس أبسط؛ فأرييه درعي لا يزال يمسك بالحزب بالكامل، ولا يُتوقع حدوث تغييرات كبيرة في تركيبته، رغم أن مستقبل موشيه أربيل والدور الشخصي لدرعي لا يزالان موضع تساؤل. وبالمجمل، تقف الأحزاب الحريدية أمام خيار تاريخي: مواصلة الولاء لنتنياهو أو العودة إلى سياسة مساومات مستقلة، بعدما دفعتها أزمة قانون التجنيد، وإخفاقات الائتلاف اليميني، والضغوط الداخلية إلى مراجعة بنيتها وقيادتها وتحالفاتها السياسية.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-politics/١٧-٥-٢٠٢٦/

IISS

تحدي دول الخليج: إعادة بناء القدرات الدفاعية بعد الحرب

يُقيِّم التحالف الانتخابي بين نفتالي بينيت ويائير لابيد لهزيمة بنيامين نتنياهو، لا بوصفه مؤشراً على تغيير جوهري في سياسات إسرائيل، بل باعتباره محاولة لإعادة ترميم صورتها الدولية من دون إحداث تغيير حقيقي في نهجها الأمني. فهذان الرئيسان السابقان للحكومة يسعيان، عبر تشكيل حزب مشترك باسم «معاً»، إلى انتزاع السلطة من نتنياهو في الانتخابات العامة المقررة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، غير أنهما لم يُظهرا اختلافاً جدياً عن جوهر سياساته إزاء حروب إسرائيل في غزة ولبنان وإيران، ولا إزاء احتلال الأراضي الفلسطينية. وقد تفاقمت العزلة الدولية لإسرائيل خصوصاً بعد حرب غزة، التي قُتل فيها أكثر من ٧٢ ألف فلسطيني، واعتبرت لجنة تابعة للأمم المتحدة أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في القطاع. وفي أوروبا، وجّهت دول مثل إسبانيا والنرويج وإيرلندا انتقادات علنية حادة لإسرائيل، كما تصاعدت الضغوط داخل الاتحاد الأوروبي لتعليق الاتفاق التجاري معها. وحتى في الولايات المتحدة، بات الرأي العام في كلا المعسكرين السياسيين أكثر غضباً من حروب إسرائيل ومن نفوذها في سياسة واشنطن. إضافة إلى ذلك، يواجه نتنياهو ملاحقة من المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب.ومع ذلك، فإن بينيت ولابيد، بدلاً من نقد الأسس التي تقوم عليها سياسات إسرائيل الحربية، يحمّلان نتنياهو أساساً مسؤولية العزلة. ويرى محللون أنهما يراهنان على فرضية أن المشكلة العالمية هي مع «نتنياهو» لا مع سياسات إسرائيل، غير أن التقييم الدولي سيُبنى عملياً على السياسات لا على تغيير الوجوه فقط. بل إن بينيت اتخذ في بعض الحالات مواقف أشد من نتنياهو، مبرراً الهجمات الإسرائيلية على غزة بالقول إن حماس اندمجت في ما تبقى من البنية التحتية المدنية هناك. ومن زاوية العلاقات الخارجية، ستبقى الأولوية الأهم لأي حكومة إسرائيلية هي الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة؛ فأوروبا قد تنتقد، لكن العلاقة مع واشنطن تظل الأكثر حسماً في الحسابات الأمنية والرأي العام الإسرائيلي. ولا يزال نتنياهو يستفيد من علاقته المباشرة بترامب، رغم ظهور فجوات بينهما خلال حربي إيران ولبنان. وإذا بدا نتنياهو أضعف، فمن المرجح أن يسعى بينيت إلى كسب دعم ترامب. أما في أوروبا، فليس واضحاً إلى أي حد باتت عزلة إسرائيل بنيوية ودائمة؛ إذ استفادت حكومات غربية لسنوات من التعاون الاستخباراتي والتكنولوجي والتجاري وبرمجيات التجسس الإسرائيلية، ومن ثم قد يوفر تغيير القيادة لها ذريعة لـ«إعادة ضبط» العلاقات. لكن إذا لم تتغير السياسات الإسرائيلية، فستبقى عملية تحسين الصورة مؤقتة على الأرجح. والخلاصة أن تغيير القيادة قد يجعل خطاب إسرائيل أكثر دبلوماسية وقبولاً في الغرب، لكنه لا يغيّر حقيقة استمرار الإجماع الواسع بين الأحزاب اليهودية الإسرائيلية ضد قيام دولة فلسطينية، ودعم العقيدة الأمنية الهجومية. لذلك، لا يتمثل السؤال الأساسي في ما إذا كان نتنياهو سيغادر، بل في ما إذا كانت إسرائيل ستغير سياساتها فعلاً، أم ستواصل المسار ذاته بوجه أكثر اعتدالاً.كشفت الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة التي نفذتها إيران في عام ٢٠٢٦، رغم أن أنظمة الدفاع لدى دول الخليج العربية احتوتها إلى حد كبير، حقيقة مهمة مفادها أن مخزونات الصواريخ الاعتراضية لدى هذه الدول تراجعت بشدة، وأن هناك ثغرات بارزة في بنية دفاعها الجوي. وتبدأ السعودية والإمارات وقطر وسائر دول مجلس التعاون الآن موجة واسعة من الشراء وإعادة بناء القدرات الدفاعية، وهي عملية تواجه عقبات صناعية ومالية وجيوسياسية معقدة. فقد باشرت دول الخليج خلال الأسابيع الأخيرة مفاوضات موسعة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وكوريا الجنوبية وأوكرانيا ومصنّعين آخرين للأسلحة، مع تركيز أساسي على شراء منظومات الدفاع الجوي، والصواريخ الاعتراضية، والطائرات المسيّرة الاعتراضية، والرادارات، وأنظمة الدفاع النقطي. ومنذ آذار/مارس، وافقت الولايات المتحدة على مبيعات تسليح طارئة لدول الخليج تتجاوز قيمتها ٤١ مليار دولار، يخص نحو نصفها صواريخ «باتريوت» الاعتراضية. كما سعت بريطانيا، عبر تشكيل فريق عمل خاص لصادرات الدفاع، إلى تسريع آليات التمويل ومنح تراخيص بيع الأسلحة لدول الخليج. وقد أصبحت أوكرانيا بدورها لاعباً مهماً؛ إذ وقّع فولوديمير زيلينسكي، خلال زيارات متعددة إلى المنطقة، اتفاقات دفاعية مع السعودية وقطر والإمارات، يُرجح أن تشمل التعاون في الإنتاج المشترك ونقل المعرفة في مجالي الدفاع الجوي والطائرات المسيّرة. وباتت خبرة أوكرانيا في مواجهة المسيّرات والصواريخ خلال الحرب تُعدّ ذات قيمة عالية لدول الخليج.لكن المشكلة الأساسية لا تكمن في الشراء وحده؛ إذ يواجه الإنتاج العالمي لمنظومات الدفاع المتقدمة قيوداً حادة. فخطوط إنتاج «باتريوت» و«ثاد» وسائر المنظومات الغربية تعاني نقصاً في محركات الصواريخ، والمواد الخام، والكوادر المتخصصة، واختناقات في سلاسل الإمداد. إضافة إلى ذلك، يتعين على الولايات المتحدة وإسرائيل أولاً إعادة بناء مخزوناتهما التي استُهلكت في التصدي لهجمات إيران، في حين تمنح أوروبا، بسبب حرب أوكرانيا، الأولوية لاحتياجاتها واحتياجات كييف. وهذا ما يجعل دول الخليج تواجه طوابير انتظار طويلة للحصول السريع على منظومات متقدمة. ونتيجة لذلك، ازداد اهتمام دول المنطقة بالحلول الأقل كلفة، مثل المسيّرات الاعتراضية، والمنظومات الليزرية، والحرب الإلكترونية، والمدافع المضادة للطائرات الحديثة. وهذه الأنظمة لا تستطيع أن تحل محل الدفاع الصاروخي الباليستي مثل «ثاد»، لكنها أكثر ملاءمة وجدوى اقتصادية لمواجهة المسيّرات الانتحارية الإيرانية الرخيصة مثل «شاهد». وتُطرح نماذج مثل الاعتراضي البريطاني «Skyhammer» أو منظومة «APKWS-II» الأميركية بوصفها حلولاً سريعة ورخيصة. كما تسعى الإمارات إلى توطين جزء من هذه الاحتياجات، من خلال مشاريع مثل المسيّرة الاعتراضية «Shadow-٣» وأنظمة التشويش المحلية، في مؤشر إلى رغبة أبوظبي في تقليل الاعتماد الكامل على الغرب على المدى الطويل، رغم أنها لا تزال بعيدة عن الإنتاج الكثيف والمنظومات القتالية المثبتة. واستراتيجياً، أحدثت حرب ٢٠٢٦ تحولاً مهماً؛ إذ لم تعد دول الخليج تثق بالكامل بـ«المظلة الأمنية الأميركية المطلقة». فقد أظهرت الهجمات الإيرانية الواسعة على البنى النفطية والموانئ والمطارات والمراكز الحيوية أن أمن المنطقة هش حتى في ظل الوجود الأميركي. لذلك، لا تكتفي الدول العربية اليوم بشراء السلاح، بل تعيد النظر في عقيدتها الدفاعية، وتدريب قواتها، وعمق مخزوناتها الصاروخية، ونموذج تعاونها الإقليمي. والخلاصة أن الخليج دخل مرحلة جديدة من التنافس الدفاعي، لا يكفي فيها امتلاك منظومات باهظة الثمن، بل تصبح القدرة على الإنتاج والتخزين والربط الشبكي الدفاعي والاستعداد لحرب استنزاف عوامل حاسمة.

https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/٢٠٢٦/٠٥/challenge-

Brookings

حرب إيران تجعل الطاقة أكثر كلفة للجميع

يُعدّ إغلاق مضيق هرمز أحد أكبر اضطرابات الطاقة خلال العقود الأخيرة؛ إذ كان يمر عبره قبل الأزمة نحو ٢٠ في المئة من نفط العالم و٢٠ في المئة من الغاز الطبيعي المسال عالمياً. وخلافاً للتصور السابق بأن إيران لا تستطيع أو لا ترغب في إغلاق المضيق بسبب حاجتها إلى تصدير نفطها، أظهرت الحرب أن طهران قادرة على تعطيل هذا المسار حتى بصورة انتقائية؛ أي السماح بمرور نفطها وتقييد مرور الآخرين. ولا يتطلب هذا التعطيل بالضرورة قوة بحرية كبيرة؛ فبضعة طائرات مسيّرة وصواريخ وزوارق سريعة وتهديدات متكررة تكفي لتعطيل تأمين

السفن وخفض العبور التجاري عملياً. وقد دخل سوق النفط منطقة غير مسبوقة؛ إذ يُقدَّر أن نحو ١١ مليون برميل يومياً، أي ما يقارب ١١ في المئة من الإمدادات العالمية، خرجت من السوق. ومع ذلك، جاءت قفزة الأسعار أقل من بعض التوقعات الأولية؛ فقد ارتفع خام برنت إلى نحو ١٢٠ دولاراً، ثم جرى تداوله في ١١ أيار/مايو قرب ١٠٥ دولارات. ويعود السبب الرئيسي إلى الإفراج عن الاحتياطيات النفطية من جانب وكالة الطاقة الدولية، وكذلك استخدام الصين مخزوناتها الداخلية الضخمة. غير أن هذا الحل غير مستدام، وسيبقى مستقبل الأسعار مرتبطاً بالكامل بمدة الأزمة. وحتى إذا انتهت الأزمة فوراً، فإن عودة سوق الطاقة إلى الوضع الطبيعي ستستغرق شهرين إلى ثلاثة أشهر على الأقل؛ إذ يستغرق نقل النفط من الخليج إلى جنوب شرق آسيا نحو أسبوع، وإلى اليابان وكوريا نحو أسبوعين، وإلى القارة الأميركية قرابة ستة أسابيع. فضلاً عن ذلك، فإن إعادة تشغيل المنشآت المتوقفة أو المتضررة تحتاج إلى وقت؛ ففي قطر دُمّرت وحدتان من أصل ١٤ وحدة ضخمة لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وقد تستغرق إعادة بنائهما ما يصل إلى خمس سنوات. وفي الولايات المتحدة، يظهر الأثر المباشر للأزمة في أسعار البنزين؛ فكل زيادة قدرها دولار واحد في سعر غالون البنزين تعني، بالنسبة إلى أسرة يبلغ دخلها الصافي السنوي نحو ٧٠ ألف دولار، تراجعاً يقارب واحداً في المئة في القدرة الشرائية. غير أن أثر الأزمة لا يقتصر على وقود السيارات؛ إذ ترتفع أيضاً تكاليف النقل والغذاء والبلاستيك والمعدات الطبية والسلع المرتبطة بالبتروكيماويات. كما كان نحو ٣٠ في المئة من التجارة البحرية للأسمدة يمر عبر هرمز، ولذلك تتعرض أسعار الغذاء لضغط مزدوج، من جهة تكاليف النقل ومن جهة تكاليف الإنتاج الزراعي. وسياسياً، يمكن أن يتحول استمرار ارتفاع أسعار الطاقة إلى قضية حاسمة في انتخابات التجديد النصفي الأميركية؛ فالدوائر الانتخابية الجمهورية تشهد قيادة سيارات، في المتوسط، أكثر بنسبة ٢٧ في المئة من الدوائر الديمقراطية، ومن ثم فهي أكثر تضرراً من ارتفاع أسعار البنزين. وعلى المدى الطويل، قد تعزز الأزمة الطلب على السيارات الكهربائية والطاقات المتجددة والنقل العام وكفاءة استهلاك الوقود، لكنها قد تدفع أيضاً الدول نحو عقلية «كل دولة لنفسها» والاكتفاء الذاتي المفرط في الطاقة. والخلاصة أن حرب إيران ليست مجرد أزمة إقليمية، بل صدمة عالمية للطاقة والتضخم والغذاء والنقل والسياسة الداخلية الأميركية ومستقبل التحول في مجال الطاقة.

https://www.brookings.edu/articles/the-iran-war-is-making-energy-

ORSAM

ماذا تعني مراجعة الحكومة في سوريا؟

أُجريت في أيار/مايو تغييرات في الحكومة السورية وبعض المحافظات، بعد أن كانت متوقعة منذ مدة في الرأي العام. وشملت هذه التغييرات وزارة الزراعة، ووزارة الإعلام، والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، ومحافظات حمص واللاذقية ودير الزور والقنيطرة. ورغم أن هذه التبديلات لا تمثل تحولاً شاملاً وبنيوياً، فإنها حظيت باهتمام داخلي وخارجي لكونها أول تغيير مهم في المرحلة السورية الجديدة. وجاءت هذه الخطوة في مناخ تصاعدت فيه النقاشات بشأن ضعف الكفاءة الإدارية، والمحسوبية، وضرورة الإصلاح المؤسسي في سوريا. فقد تحدّثت شخصيات قريبة من الحكم، من بينها صحافيون ومسؤولون حكوميون، خلال الأشهر الأخيرة عن تأثير العلاقات الشخصية في المؤسسات العامة، والإضرار بمبدأ تكافؤ الفرص، والحاجة إلى الانتقال نحو إدارة حديثة قائمة على الكفاءة. ومن هذا المنظور، يُعدّ أبرز تغيير هو إبعاد ماهر الشرع، شقيق الرئيس أحمد الشرع، عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وتعيين عبد الرحمن بدر الدين الأعمي بدلاً منه. ويمكن النظر إلى هذه الخطوة بوصفها محاولة لتقليل الانطباع العام بوجود محسوبية عائلية داخل بنية السلطة، رغم أنه لا يزال غير واضح ما إذا كان ماهر الشرع سيُعيَّن لاحقاً في منصب آخر. وكان عبد الرحمن الأعمي قد شغل سابقاً منصب محافظ حمص، كما تولى قبل ذلك مسؤوليات إدارية في حكومة الإنقاذ في إدلب، في مجالات مثل التنمية والشؤون الإنسانية. وفي وزارة الزراعة، عُيّن باسل حافظ السويدان، نائب الوزير ورئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع، بدلاً من أمجد بدر. أما في وزارة الإعلام، فقد عُيّن خالد فواز زرور، عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق، خلفاً لحمزة المصطفى. ويُعدّ ذلك أول تعديل وزاري منذ آذار/مارس ٢٠٢٥.وعلى مستوى المحافظات، عُيّن مرهف خالد النعسان، قائد الأمن الداخلي في حمص، محافظاً لهذه المحافظة. ونظراً إلى الحساسية الأمنية والاجتماعية لحمص، يشير هذا التعيين إلى أن أداءه قُيّم بصورة إيجابية من جانب الحكم. وفي اللاذقية، تولى أحمد علي مصطفى، المدير العام للموانئ السورية ونائب إدارة المعابر البرية والبحرية، منصب المحافظ، وهو تعيين قد يدل على تركيز الحكومة على إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية واللوجستية في الساحل السوري. وفي القنيطرة، عُيّن غسان إلياس السيد أحمد، الذي كان منذ آذار/مارس ٢٠٢٥ محافظاً لدير الزور، وأدار خلال عملية كانون الأول/ديسمبر ضد قوات سوريا الديمقراطية انتقال دير الزور إلى سيطرة الدولة. وتكتسب القنيطرة أهمية خاصة بسبب موقعها على خط الحدود السورية ــ الإسرائيلية. أما في دير الزور، فقد عُيّن زياد فواز العايش، الذي كُلّف منذ شباط/فبراير ٢٠٢٦ بمتابعة مسار الاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية بعد العملية، وهو يتولى الآن مسؤوليتين مهمتين في شمال شرقي سوريا في آن واحد. وبالمجمل، لا تمثل هذه التغييرات إصلاحاً شاملاً بقدر ما تعكس مراجعة محدودة ذات أهداف محددة: تخفيف ضغط الرأي العام بشأن المحسوبية، وتدوير النخب الإدارية، واختبار المديرين في مسؤوليات جديدة. ومع الاستقرار النسبي للتحديات الأمنية والخارجية بعد مرحلة الثورة، تتجه مطالب المجتمع السوري حالياً نحو الإصلاح المؤسسي والتحسن الاقتصادي، وستكون الاستجابة لهذه المطالب أحد الاختبارات الرئيسية للحكم في المرحلة الجديدة.

https://orsam.org.tr/yayinlar/suriyede-kabine-revizyonu-ne-

خلاصة وتحليل خبير:

تعكس التحولات الأخيرة في علاقات الولايات المتحدة والصين، بالتزامن مع الأزمات المتصاعدة في الشرق الأوسط، دخول النظام الدولي مرحلة انتقالية مضطربة، تتآكل فيها تدريجياً قواعد نظام ما بعد الحرب الباردة، فيما تعيد القوى الكبرى تعريف أدوات ممارسة القوة. وتُظهر سرديات مراكز التفكير ووسائل الإعلام النخبوية الغربية أن القلق لم يعد يقتصر على «التنافس الأميركي ــ الصيني»، بل بات يتمحور حول الانهيار التدريجي لآليات إدارة هذا التنافس. وفي هذا السياق، تكتسب قمة ترامب وشي جين بينغ أهميتها لا من التفاهمات الملموسة، بل من دلالاتها الرمزية والنفسية. فخلافاً لعقود سابقة كانت الصين تستخدم فيها لقاءاتها مع الرؤساء الأميركيين لاكتساب شرعية دولية، تعمّدت بكين هذه المرة خلق أجواء إعلامية باردة ومضبوطة، بما يدل على أنها لم تعد ترى نفسها قوة محتاجة إلى تصديق واشنطن. في المقابل، تؤكد الروايات الغربية أن ترامب بدا هذه المرة هو الباحث عن اعتراف شخصي وسياسي لدى شي، وهو ما يُقرأ بوصفه انعكاساً لتراجع الثقة الاستراتيجية الأميركية. غير أن الأهم هو تغير طبيعة تنافس القوى؛ إذ ترى تحليلات أميركية كثيرة أن مناطق النفوذ في القرن الحادي والعشرين لا تتشكل بالضرورة عبر الاحتلال العسكري أو التقسيم الجغرافي الرسمي، بل عبر البنى التحتية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وصادرات التكنولوجيا، والاستثمار في الموانئ والطاقة، وربط سلاسل الإمداد، بما يسمح للصين بإنشاء «منطقة نفوذ مفتوحة» لا تُقصي الحضور الأميركي، لكنها تُضعف قدرته التأثيرية تدريجياً. وفي قلب هذا التنافس تقع تايوان، إذ إن أي تردد أميركي في مواصلة دعمها عسكرياً لن يؤثر في توازن شرق آسيا فحسب، بل في مجمل صدقية الولايات المتحدة عالمياً. لذلك فُسّرت مواقف ترامب الملتبسة بشأن مبيعات السلاح إلى تايوان في بكين باعتبارها مؤشراً إلى إمكانية انتزاع تنازلات استراتيجية، بينما تخشى واشنطن أن تستنتج الصين، بالتوازي مع استنزاف القدرات الأميركية في الشرق الأوسط، أن اللحظة باتت مناسبة لزيادة الضغط على تايوان. وفي المقابل، تمر الصين نفسها بتحول جيوسياسي عميق؛ إذ تُظهر الروايات الغربية أن جهازها الأمني يرى العالم داخلاً في «عصر الفوضى»، حيث لا يؤدي الأفول النسبي للولايات المتحدة إلى انتقال هادئ، بل إلى سلوك أميركي أكثر هجومية ولا يمكن التنبؤ به. لذلك خلصت بكين إلى أنها لم تعد قادرة على حماية مصالحها العالمية بالاستناد حصراً إلى مبدأ «عدم التدخل». ومن هنا ظهرت في الدوائر الفكرية القريبة من الحزب الشيوعي أفكار مثل «التدخلية ٢٫٠» ومواجهة «مرض السلام». فالصين لم تعد مجرد قوة تجارية، بل أصبحت دولة تمتلك شبكة واسعة من الاستثمارات، وممرات الطاقة، والموانئ، والشركات، والمواطنين حول العالم، ما يدفعها نحو بناء هياكل أمنية خارجية، وتوسيع التعاون الاستخباراتي، وربما استخدام محدود للقوة الصلبة. وبذلك تدخل الصين تدريجياً المنطق الإمبراطوري نفسه الذي انتقدته لعقود. وفي هذا المشهد، يتحول الشرق الأوسط إلى أحد أهم مختبرات النظام الجديد. ففي لبنان، تضع السياسة الأميركية دولة بيروت بين خيارين صعبين: قبول الشروط الأمنية الإسرائيلية وفقدان الشرعية الداخلية، أو مقاومة ضغط واشنطن والدخول في أزمة سياسية واقتصادية أعمق؛ وهو مسار قد لا يضعف حزب الله، بل يعيد تنشيط الانقسامات الطائفية وخطر الصراع الداخلي. أما في العراق، فقد كشف ملف القاعدة الإسرائيلية السرية في الصحراء الغربية أن السيادة العراقية مرتبطة عملياً بحسابات القوى الخارجية، وأن استخدام إسرائيل للأراضي العراقية ضد إيران، مع علم الولايات المتحدة وعجز بغداد عن الرد، يقدم صورة واضحة لحدود الدولة الإقليمية في النظام الجديد. وفي المحصلة، ترسم هذه السرديات عالماً يتجه نحو تنافس علني بين القوى الكبرى، وتآكل للنظام الليبرالي، وتزايد عدم الاستقرار الجيوسياسي. فلم تعد الولايات المتحدة تملك القدرة المطلقة ولا الإجماع السياسي للحفاظ على المعمار القديم للنظام العالمي، فيما تتحول الصين تدريجياً من قوة اقتصادية إلى فاعل ذي طموحات أمنية وجيوسياسية عابرة للحدود. وفي هذا السياق، لم يعد التحدي أمام دول المنطقة هو الاختيار بين الشرق والغرب، بل صياغة استراتيجية تحفظ استقلال القرار وتمنع تحولها إلى ساحات استنزاف وتصفية حسابات بين القوى الكبرى.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.